الموقف الروسي من الأزمة في سوريا

■ د.كمال سالم الشكري* ■ أ.عبد السيد علي شرفان**

■ **الملخص:**

إن الدعم الروسي غير المسبوق وغير المحدود للنظام السوري منذ بداية الأزمة سنة (2011م) والذي شمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، قد أثار العديد من التساؤلات حوله كما أن اتخاذ روسيا للعديد من المواقف والقرارات هي الأولى من نوعها في السياسة الخارجية الروسية تجاه بلد تربطها معه علاقات متبادلة، جعل الوقوف عنده مهماً، آخذين بعين الاعتبار مدى استفادة كل طرف من هذه العلاقات وتماسكها في مواجهة الأزمة التي تشهدها سوريا حالياً.

■ **ABSTRACT:**

The unprecedented and unlimited Russian support for the Syrian regime since the beginning of the crisis in (2011), which included all political, economic and military fields, has raised many questions about it, and Russia›s taking of many positions and decisions is the first of its kind in the Russian foreign policy towards a country with which it has relations. Mutually, he made standing with him important, taking into account the extent to which each side benefits from these relations and their cohesion in facing the current crisis in Syria.

المقدمة:

تعد العلاقات الروسية السورية من العلاقات القديمة التي تجمع بين روسيا وإحدى البلدان العربية خصوصاً، والشرق الأوسط عموماً، حيث تنفرد كل دولة منهما بميزات خاصة.

* أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة .

** أستاذ العلاقات الدولية المتعاون بكلية الفنون والإعلام - جامعة الجفارة

فروسيا هي وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، القوة العظمى في النظام العالمي الثنائي القطبية، والتي تسعى حالياً لاستعادة مكانتها، والتي لها من الإمكانيات ما يؤهلها للعب هذا الدور في الساحة الدولية، وسوريا الحليف القديم للاتحاد السوفيتي السابق، وصاحبة الموقع الجغرافي (الجيو إستراتيجي) في المنطقة، والموقع البحري الوحيد لروسيا على المياه الدافئة (البحر الأبيض المتوسط).

حظيت العلاقات الروسية السورية باهتمام كبير مؤخراً بسبب ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أحداث، جعلتها في مقدمة الأحداث الدولية الراهنة، ما يجعل محاولة فهم هذه العلاقات (الروسية السورية) وتحديد عمقها ومعرفة أوجه النشاط فيها وتحليلها سياسياً وإستراتيجياً أمراً مطلوباً لهذه العلاقات التي يرى المراقبون والمتابعون للشأن السياسي أنها دخلت مرحلة التحالف الاستراتيجي، فالدعم الروسي غير المسبوق وغير المحدود لسوريا منذ بداية الأزمة فيها سنة (2011م) والذي شمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، واتخاذ روسيا للعديد من المواقف والقرارات هي الأولى من نوعها في السياسة الخارجية الروسية تجاه بلد تربطها معه علاقات متبادلة، خصوصاً بعد تسلم الرئيس بوتن زمام السلطة في روسيا للمرة الثانية، آخذين بعين الاعتبار مدى استفادة كل طرف من هذه العلاقات و تماسكها في مواجهة الأزمة التي تشهدها سوريا حالياً.

فالغاية هو البحث في ديناميكية العلاقات بين الدولتين، وأثرها على مجريات الأزمة السورية الحالية من عديد النواحي.

■ أهمية البحث:

ترجع أهمية الموضوع إلى أن نوع العلاقة وقوتها بين الدولتين كان لها دور مهم في مواجهة هذه الأزمة، ومدى التنسيق والتعاون فيما بينها لمحاولة وضع حلول للخروج منها، فلولا الدعم الروسي لما استطاع النظام السوري الصمود والاستمرار كل هذه الفترة، وهذا ما سيتضح من خلال هذه الورقة.

■ أهداف البحث:

تكمن أهداف الورقة البحثية في الآتي:

1 – تحديد مدى عمق العلاقات الروسية السورية ومجالاتها.

2 – معرفة المصالح الروسية والسورية من هذه العلاقات.

3 – معرفة المواقف الروسية تجاه الأزمة السورية ومدى تأثير العلاقات بين الدولتين فيها.

4 – معرفة مدى تأثير الدعم الروسي على الأزمة في سوريا.

■ **إشكالية البحث :**

تتمحور إشكالية الورقة البحثية في ما مدى تأثير المواقف الروسية على الأزمة في سوريا وعلى مجرياتها الراهنة؟

وينضوي تحت هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية هي:

1– هل كان للدعم الروسي دور في بقاء النظام السوري واستمراره في الحكم؟

2– هل نقل التدخل العسكري الروسي في سوريا هذه العلاقات الى تحالف إستراتيجي؟

● **فرضية البحث:**

تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن عمق ومتانة العلاقات الروسية ـ السورية كان لها دور فعال في الوقوف في وجه الأزمة في سوريا، بل إن المواقف الروسية والدعم اللأمحدود بمختلف أشكاله ومجالاته كان له الفضل في صمود النظام واسترجاع السيطرة على معظم الأراضي السورية.

■ **مناهج البحث:**

اعتمدت الورقة البحثية على المدخل التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

■ **الدراسات السابقة:**

1- **مريم مالكي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية (2011م – 2014م)، جامعة الجيلالي، الجزائر،** 2015 .

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول، فالفصل الأول تكلم عن الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ففي الإطار المفاهيمي تكلم عن مفهوم السياسة الخارجية وأدواتها ومصادرها، أما الإطار النظري فتكلم عن النظرية الجيوبوليتيكية ونظرية الدور الإقليمي،

الفصل الثاني تكلم عن موقع سوريا في السياسة الخارجية الروسية، أما الفصل الثالث فتكلم عن السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، ولم تخلص الدراسة إلى أية نتائج، لكنها انتهت بخاتمة تتلخص في الأتي:

- سعي روسيا عن طريق سياستها الخارجية تجاه الأزمة السورية إلى الوصول لمكانة فعالة في النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب الذي ترغب في تدشينه.
- مخاوف روسيا من عودة الثورات الملونة التي شهدتها دول أوروبا الشرقية مما جعلها تصف ثورات الربيع العربي إعلامياً بحركات تمرد.
- خشيت روسيا من التطرف الديني وما يشكله من خلق حالة عدم استقرار بالمنطقة، مع تواجد لبعض هذه الجماعات في دول القوقاز الوسطى.
- رغم معارضة روسيا لنظام القطبية الأحادية، فإن روسيا ترتبط بمصالح استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى لاحتواء الخلافات معها وتسويتها بشكل يضمن حماية مصالحها وأمنها القومي.

2- **نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2014/2015)، جامعة محمد خضير، الجزائر، 2015 م.**

جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، الفصل الأول جاء متضمناً التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الروسية، ثم محددات السياسة الخارجية الروسية، أما الفصل الثاني فتطرق إلى مكانة الشرق الأوسط في محددات السياسة الخارجية الروسية، وركز فيه الباحث على المكانة الجيوبوليتيكية والمكانة الاقتصادية والأمنية العسكرية للمنطقة، وتمحور الفصل الثالث حول السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا في ظل الأزمة، موضحاً فيه الموقف الروسي منها ثم دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه الأزمة، وكذلك على الدور الدبلوماسي تجاهها، وأخيراً تطرقت الدراسة إلى سيناريوهات الأزمة السورية والإستراتيجية الروسية المحتملة .

وانتهت الدراسة بخاتمة تلخصت في:

إن الطموحات الروسية في أن يصبح النظام الدولي نظاماً متعدد الأقطاب وتكون هي

أحد أقطابه مرتبطا بشكل كبير بسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، فالمكانة التي تحتلها هذه المنطقة لا تدفع روسيا إلى تعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط، بل وتعظيم مكانتها الدولية ككل، لذا كان لزاماً عليها التمسك بما حققته فيها ومحاولة تطويره بالشكل الذي يدعم موقعها في النظام الدولي

وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها تركز على المواقف الروسية وتأثير هذه المواقف على الأزمة في سوريا بعيداً عن الخوض في السياسة الخارجية ومحدداتها وأهدافها وعناصرها، كذلك الفترة الزمنية والتي تبدأ من بداية الأزمة 2011 وتستمر حتى مطلع 2020 توقيت كتابة هذه الورقة.

● أدوات البحث:

سيعتمد الباحثان على الأسلوب المكتبي في فحص ومراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث من أمهات الكتب والأطروحات والوثائق والدراسات السابقة والدوريات والبحوث والتقارير وشبكة المعلومات الدولية.

● الموقف الروسي الداعم لسوريا في فترة الأزمة.

لم يتوقف الدعم الروسي لسوريا بمختلف أشكاله منذ بداية الأزمة فى سوريا، ولم تتوقف روسيا عن تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي العسكري والاقتصادي لها حتى بعد تطور المشهد الأمني في سوريا بعد سنة من بداية الأزمة، وتحوله إلى صراع مسلح بين المعارضة والدولة السورية، وتستهدف الورقة البحثية توضيح الموقف الروسي من الأزمة، وبيان أوجه هذا الدعم الروسي والذي كان له دور فعال في صمود سوريا ضد الهجمة الشرسة التي تتعرض لها من خلال الأزمة التي تمر بها وذلك من خلال المحاور التالية:

■ المحور الأول:

الموقف السياسي والدبلوماسي الروسي الداعم سوريا.

كانت روسيا حريصة على دعم سوريا في كل المجالات خلال أزمتها، وشمل ذلك الحماية السياسية، من خلال استعمالها لحق النقض (الفيتو)، ضد كل مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية في مجلس الأمن الدولي، أو اتخاذ إجراءات ضدها تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، بل وحتى في المنظمات التابعة للأمم المتحدة،

والتي لا تعتبر قراراتها ذات صفة إلزامية، كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة) محمد ،2017، 428).

ولتوضيح ذلك سيتم عرض الموضوع من خلال النقاط التالية: ـ

● أولا / الدعم الروسي لسوريا في مجلس الأمن الدولي والمنظمات التابعة للأمم المتحدة.

منذ بداية الأزمة السورية، ترى روسيا بأن الوضع في سوريا شأن داخلي، وبالتالي؛ فهي ترفض التدخل الدولي ومحاولة بعض الأطراف الدولية لإصدار قرارات بشأن سوريا «تحديداً التدخل الأمريكي الغربي، على أساس أنها ترى بأن موجة الثورات «الربيع العربي» التي اجتاحت الدول العربية، هي أداة غربية أمريكية من أجل التدخل، وفرض سيطرتها في المنطقة بشكل أكبر»، كما كان عليه الأمر في الشأن الليبي، وعليه؛ استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو)، لمنع صدور أي قرار دولي يدعم تغيير الوضع في سوريا (عدوان، ب.ت،102)، حيث لم ينفك الساسة الروس من التصريح بذلك في كل المحافل الدولية، فقد صرح وزير الخارجية الروسي (سيرجى لافروف) في 18 يناير2012م، بموسكو خلال مؤتمر عرض نتائج السياسة الخارجية لروسيا لعام 2011م، بأن « روسيا تعتبر محاولات نشر « التجربة الليبية» في نزاعات أخرى أمراً غير مقبول «، وأضاف (لافروف) « أن الوضع في سوريا لا يمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين»، وأنه « ليس في مصلحة أي شخص إرسال رسائل إلى المعارضة في سوريا، أو في أي مكان أخر، مضمونها، أنه إذا رُفِضت جميع العروض الدولية، فإننا سوف نأتي ونساعدكم للتخلص من النظام، مثل ما حصل في ليبيا».(Bagdonas, 2014. 58.)

وهنا نستعرض مشاريع القرارات التي عرضت على مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة السورية، وموقف روسيا منها:

استخدمت روسيا بالاشتراك مع الصين "الفيتو" في 4 فبراير 2012م، ضد تمرير مشروع قرار عربي حظي بدعم غربي في مجلس الأمن يتبنى خطة العمل العربية، التي أقرها مجلس وزراء الخارجية العرب فى 22 يناير2012م، وجاء الاعتراض الروسي على أن القرار غير متوازن في الدعوة لمختلف الأطراف بوقف العنف، وأن القرار لا يحمّل المعارضة مسؤولية واضحة عن العنف (عبد القادر، 2013، 36).

في 10 مارس 2012م، وضعت خطة من خمس نقاط لحل سلمي للنزاع السوري، وافقت عليها روسيا وجامعة الدول العربية في القاهرة، هذه الخطة مصممة بشكل وثيق على مفهوم روسيا للحل، حيث إنها لا تنص على عقوبات، وتستبعد التدخل العسكري الخارجي، وتطالب بالتخلي عن العنف من جميع الجماعات المعنية، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، وإنشاء آلية مراقبة و دعم مهمة الممثل الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية (كوفي عنان)، ومن أجل دعم هذه الخطة، وافقت روسيا في 21 مارس 2012م، على إعلان رئاسي لمجلس الأمن الدولي يدعو سوريا إلى تنفيذ خطة سلام «كوفي عنان»، وفي حالة عدم قيام القيادة السورية بتنفيذ خطة السلام، فإن «خطوات أخرى» ستتبع ذلك، على الرغم من أن الإعلان الرئاسي هو أضعف أشكال التعبير عن مجلس الأمن الدولي، ومن هذا المنطلق أيدت روسيا القرار رقم «2042» الذي صدر عن مجلس الأمن بالإجماع في (14 أبريل 2012م)، الذي تضمن نشر فريق مراقبين دوليين (20 مراقباً عسكرياً غير مسلحين) في سوريا، لمراقبة تنفيذ بنود خطة المبعوث الأممي والعربي «كوفي عنان»، على أن يتم زيادة عددهم إلى حوالي «250 مراقبا» فيما بعد، ولأجل هذا أيدت روسيا في (31 ابريل 2012م)، قراراً جديداً لمجلس الأمن الدولي رقم «2043»، بإجماع الأعضاء كافة يدعو لإرسال (300) مراقب عسكري غير مسلح لمدة 3 أشهر، والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة عنان للسلام .(Klein,2012, 11.)

غير أنه ونتيجة لتفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذ خطة "كوفي عنان" وكيفية إلزام الأطراف بها، لم يجد أياً من بنودها مجالا لتطبيقه ميدانيا ونتيجة لهذا وفي 19 يوليو 2012م، منع الفيتو (الروسي- الصيني) تمرير مشروع قراراً غربي في مجلس الأمن الدولي يضع خطة " كوفي عنان " تحت فقرات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث صرح المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة (فيتالي تشوركين) بأن روسيا " لا تستطيع أن تقبل وثيقة بموجب الفصل السابع يمكن أن تمهد الطريق لضغط العقوبات والتدخل العسكري الخارجي لاحقاً في الشؤون الداخلية السورية"، وتمت الموافقة لاحقاً على قرار أضعف، بموجب الفصل السادس(شحيل، 2017، 70).

بعد هذا الاعتراض الروسي على محاولة التدخّل العسكري في سوريا من قِبَل الغرب أحجم الأخير ولنحو عامين عن تقديم مشاريع قرارات دولية جديدة، لأنه أيقن أن مصيرها

سيكون الفشل، وهو ما تكرّر حيث تدخلت روسيا مجدداً في فيتو رابع، عندما أوقفت في (22 مايو2014م)، مشروع قرار فرنسي يقضي بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم حرب، وصرح مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة (فيتالي تشوركين) على هذا الفيتو بقوله « نرى في هذا القرار الذي لم يتخذ محاولة لاستخدام المحكمة الجنائية الدولية لتأجيج المشاعر السياسية وفي نهاية المطاف للتدخل العسكري الخارجي"(https://arabic.rt.com/news).

مع بداية العام 2016م، وفي خضم العمليات العسكرية الروسية في سوريا، بدأت تركيا في قصف الشمال السوري ً، فازدادت الضغوطات الأمريكية والأوروبية على تركيا من أجل وقف هذا القصف، عندئذً أدركت الحكومة السورية أنها في وضع يسمح لها بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن تطلب فيها وقف العمليات العسكرية في شمال البلاد، وقد حصلت سوريا على دعم روسيا المبدئي في تأييد هذه الشكوى، وبناء عليه فقد اجتمع مجلس الأمن في يوم 16 فبراير 2016م، لنظر الشكوى السورية، ووافق الأعضاء بالإجماع على إصدار بيان يعرب عن القلق الشديد من عمليات القصف التركي، ويدعو الحكومة التركية للالتزام بالقانون الدولي وعدم التدخل في سوريا ووقف ضرباتها ضد القرى الشمالية في سوريا، حيث مثل صدور هذا البيان نصراً دبلوماسياً كبيرا لسوريًا(نزار، 2016، 13).

في8 أكتوبر2016م، وبعد حوالي العام من بدء التدخل العسكري الروسي في سوريا، وفي محاولة غربية لمنع تقدم الجيش العربي السوري لتحرير مدينة حلب، استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع قرار تقدمت به فرنسا، يدعو إلى وقف الغارات الجوية في حلب ومنع تحليق الطائرات الحربية فوق المدينة، وأوضح مندوب روسيا الدائم إلى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين: أن «القرار غير مقبول لأن إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن صوتت ضده»، وصرحت وزارة الخارجية الروسية أن المشروع المذكور «كان سيساعد المتشددين في حلب بحمايتهم من القصف الجوي». وأضافت الوزارة في بيان أن النص الفرنسي كان «مسيساً وأحادي الجانب وكانت هناك محاولة صريحة بحظر الطلعات الجوية في منطقة حلب لتوفير غطاء لإرهابيي جبهة النصرة والمتشددين المرتبطين بها»، وفي نفس السياق استخدمت روسيا والصين، حق «الفيتو» في 5 ديسمبر 2016م، ضد مشروع قرار تقدمت به كل من إسبانيا ومصر ونيوزيلندا، في مجلس الأمن

الدولي يطالب بهدنة مدتها 7 أيام في مدينة حلب، وهو «الفيتو» السادس الذي تستخدمه روسيا بشأن الأزمة السورية(https://www.elwatannews.com).

ورغم أن التحركات الدبلوماسية الروسية لمنع التدخلات الخارجية وإسقاط النظام في سوريا، تركزت في المقام الأول على دورها في مجلس الأمن باعتبار أن قراراته ذات طبيعة إلزامية قد تندرج ضمن بنود الفصل السابع، إلا أن روسيا لم تكتفي بهذا فقط، بل عملت أيضاً على الوقوف ضد أي قرار صادر عن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى رغم أنها غير ملزمة، وصوتت روسيا أيضاً ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الصادر بشأن سوريا في (1 يونيو 2012م)، بحجة رفض استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، كما اعترضت روسيا على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في (30 أغسطس 2012م) الذي قدمت مشروعه السعودية وتضمن إدانة العنف الذي تمارسه الحكومة السورية، حيث رأت روسيا أنه غير متوازن ويمثل التفافاً على قرارات مجلس الأمن الدولي (الشيخ ،2014، 297).

في 28 فبراير2017م، استخدمت روسيا والصين حق «الفيتو» ضد قرار في مجلس الأمن صاغته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، يفرض عقوبات على سوريا لاستخدام السلاح الكيميائي، وهي المرة السابعة التي تستخدم فيها روسيا حق «الفيتو» لحماية سوريا، وكان الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) حذر في هذا الخصوص من أن فرض عقوبات على سوريا خلال محادثات السلام في جنيف «غير مناسب مطلقا الآن»، مضيفا أن العقوبات «لن تساعد عملية التفاوض بل إنها ستضر بالثقة أو ستقوضها»، مؤكدا أن بلاده لن تدعم فرض عقوبات جديدة على سوريا، وللمرة الثامنة منذ اندلاع الأزمة السورية، استخدمت روسيا «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي لتعطيل قرار ضد حليفتها سوريا، حيث تقدمت كل من (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) بمشروع القرار إثر الهجوم الكيميائي المفترض على بلدة (خان شيخون) السورية(https://www.dw.com/ar) .

كما أجهضت روسيا في 24 أكتوبر2017م، مشروع قرار أميركي لتمديد ولاية الآلية المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سوريا، باستخدام حق النقض

«فيتو» في مجلس الأمن للمرة التاسعة دفاعاً عن سورية، حيث جدد مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة (فاسيلي نيبتزيا) رفض بلاده للاتهامات التي أطلقتها الولايات المتحدة للحكومة السورية باستخدام المواد الكيميائية في بلدة (خان شيخون) من دون إجراء أي تحقيق، وكذلك قيام واشنطن بمهاجمة مطار (الشعيرات) السوري دون انتظار أي استنتاجات من آلية التحقيق المشتركة (http://alwatan.sy)، وبتاريخ 2017/11/16م، عطلت روسيا مسودة قرار أعدتها الولايات المتحدة لتجديد تفويض تحقيق دولي يسعى لتحديد المسؤول عن هجمات كيماوية بسوريا، وذكر وزير الخارجية الروسية (لافروف) «أن تبنَي مجلس الأمن لمشروع القرار الأمريكي الذي يقضي بتمديد مهمة آلية التحقيق دون أي تعديل كان سيعني خضوع المجلس لضغوط الطرف المسيطر على هذه الآلية والذي يسعى إلى الحفاظ على هذا النفوذ كأداة لتحقيق أهدافه الجيوسياسية، مما يخالف جميع معايير المنظمات الدولية»(https://arabic.rt.com).

في يومي 16 و 18 نوفمبر2017م، استخدمت روسيا وفي فترة لا تتجاوز (24) ساعة، حق النقض «الفيتو» ضد مشروعي قرارين تقدمت بهما على التوالي كل من الولايات المتحدة و اليابان، يطالب الأول بالتمديد لمدة سنة مهمة الخبراء الدوليين الذين يحققون في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بينما طالب الثاني بتمديد تفويض نفس اللجنة لمدة شهر واحد، حيث جاء مشروعي القرارين بالتزامن مع انتهاء تفويض آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، ورغم التراجع الواضح بين مشروعي القرار في الفترة الزمنية المطلوبة للتجديد من سنة ثم إلى شهر واحد، بعد الفيتو الروسي الأول، إلا إن الإصرار الروسي على عدم التجديد لهذه اللجنة بررره (ميخائيل أوليانوف)، مدير دائرة حظر الانتشار ومراقبة التسلح بالخارجية الروسية، حيث اعتبر» أن مشروع القرار المقدم من قبل طوكيو يضع أهدافا غير قابلة للتحقيق»(https://arabic.rt.com) .

منذ انطلاق الأزمة السورية في مارس2011م إلى 2017م، لم يتراجع الدعم الروسي في مجلس الأمن لسوريا، والرامي إلى رفض أي مشروع قرار قد ينص صراحة أو ضمنياً على التدخل العسكري في سوريا أو محاولة تقويض النظام وإسقاطه أو حتى محاسبته، حيث تميز الموقف الروسي بالثبات بل وحقق تقدما بارزاً من حيث إن مشاريع القرارات

المقدمة لمجلس الأمن، سواء كانت من طرف الدول الغربية فقط أو بالاشتراك مع الدول العربية، شهدت تراجعاً واضحا في مضمونها، فبعد أن كانت تنص صراحة على إدانة النظام السوري وإسقاطه (مشروع قرار2011م)، تراجعت إلى إدانة الرئيس السوري (مشروع قرار فبراير2012م)، بعدها أصبحت مشاريع القرارات المقدمة تدعو أطراف النزاع لإيجاد (حلول سياسية)، وهذا يدل على تضييق الدبلوماسية الروسية لاحتمالات التدخل العسكري الخارجي في سوريا، وهو ما يعد بحد ذاته انتصاراً للموقف الروسي الداعم لسوريا (بسيوني، 2016، 3).

كذلك من أبرز المواقف الداعمة للنظام السوري الموقف الروسي من أزمة السلاح الكيميائي السوري وتقديمها مبادرة لحل الأزمة، ففي أعقاب تعرض مناطق في ضواحي العاصمة السورية (دمشق) للقصف بالسلاح الكيميائي في يوم 2013/8/21م، هددت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، وفي وسط هذا المشهد خرجت المبادرة الروسية بشأن نزع الأسلحة الكيميائية السورية التي وافقت عليها الحكومة السورية على الفور، ولتبدأ على أساس المبادرة والتفاهمات الروسية- الأمريكية التي تلتها مفاوضات في مجلس الأمن الدولي أفضت إلى إصدار القرار 2118، بتاريخ 2013/9/27م، والذي عبّر عن توافق دولي في الشأن السوري هو الأول من نوعه منذ بداية الأزمة السورية في مارس 2011م، حيث شكلت المبادرة فرصة لروسيا لتجنيب سوريا والمنطقة مواجهة قد تتطور إلى حرب إقليمية، كما أن طرح المبادرة حقق لروسيا «انتصاراً» دبلوماسياً عزز من مكانتها الدولية، وبالنسبة لسوريا فقد جنّبتها المبادرة ضربة عسكرية لم تكن لتقتصر على تدمير قوتها الإستراتيجية الكيميائية، وإنما كانت ستؤدي إلى إسقاط الدولة السورية، فضلاً عن أن موافقة سوريا على المبادرة وفّرت لحليفها الروسي فرصة قيادة الدبلوماسية الدولية بما يتصل بالملف السوري، حيث لم ينص القرار (2118)، على اتخاذ أي إجراء عقابي في شكل ضربات عسكرية أو فرض عقوبات إذا لم تلتزم به سوريا، وبناء على إصرار روسيا أوضح القرار أن أي إجراء من هذا القبيل يستلزم صدور قرار آخر من المجلس، لكن روسيا أوضحت أنها لن تدعم استخدام القوة ضد سوريا (المبادرة الروسية، 2013، 3-4).

● ثانياً / الموقف الروسي الداعم لسوريا في مؤتمرات التسوية بشأن الأزمة:

بعد اشتداد الأزمة السورية وطول أمدها وفشل طرفيها (الحكومة و المعارضة)، في حسم الصراع لصالح أيٍ منهما، كان لابد من تدخل الأطراف الإقليمية والدولية لوضع حد لها، ثم دعوة الطرفين للمفاوضات، وانطلقت الكثير من المبادرات الإقليمية والدولية لإنهاء الأزمة، والتي تجسدت بشكل كبير في مفاوضات (جنيف و فيينا واستانا)، والتي أقرت مجموعة من المبادئ لإنهاء الأزمة السورية، وتسويتها سلمياً(محمد ،2017، 420)، حيث يتضح الدعم الروسي المطلق لسوريا من خلال تناول الموقف الروسي من هذه المبادرات والمؤتمرات الدولية بشأن الأزمة السورية، فقد وقفت روسيا إلى جانب سوريا بشكل ثابت، وحرصت على عدم اتخاذ أية إجراءات دولية تجاهها، من خلال الإصرار على شرعية النظام السياسي السوري، وضرورة إشراكه كطرف رئيس في أي حلول ممكنة للازمة السورية(عدوان، ب.ت،107).

فمنذ بدايات الأزمة في سوريا، حاولت روسيا لعب دور الوسيط بين الحكومة السورية والمعارضة، فاستقبلت وفد المجلس الوطني السوري المعارض عدة مرات، كما كان للدبلوماسية الروسية الدور الرئيسي في التوصل لخطة كوفي عنان للتسوية في سوريا، وهي أيضاً صاحبة مبادرة عقد مؤتمر جنيف الدولي للتسوية في سوريا تحت رعاية الأمم المتحدة (الشيخ، 2015 ،54).

وفي هذا الصدد نذكر أبرز المؤتمرات الدولية، بشأن التسوية في سوريا، والموقف الروسي منها:

1 / مؤتمر جنيف.

يعتبر مسار(جنيف) الأول من نوعه حول بحث الملف السوري دولياً، حيث عقدت جولته الأولى في 30 يونيو 2012م، وخرج ببيان سمي "جنيف واحد"، حيث اتفقت مجموعة عمل مؤلفة من الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وتركيا وجامعة الدول العربية، وكان أهم مخرجاته وقف العنف في سوريا، والإفراج عن المعتقلين وضمان حق التظاهر، ووضع مرحلة انتقالية وصولاً إلى انتخابات حرة، من هنا بدأ الخلاف حول الملف السوري عبر تيارين، الأول أمريكي الذي اعتبر أن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة «ما بعد الأسد»، في حين تمثل روسيا التيار الثاني والذي يرى أن البيان لم يتطرق حرفياً

إلى مصير الأسد، حيث أكدت موسكو أن تقرير مصير الأسد يعود للسوريين، وهو الأمر الذي تتمسك به الحكومة السورية، وبعد هذا المؤتمر، توقفت العملية السياسية في هذا المسار لحوالي العامين، بعدها تم عقد الجولة الثانية (جنيف2)، في 22 يناير 2014م، وقد شارك فيها وفد الحكومة السورية، وطلب الوفد السوري التركيز على "الحرب ضد الإرهاب"، في حين رفض وفد المعارضة المشاركة دون ضمانات بأن الرئيس (بشار الأسد) سيتخلى عن السلطة، وقد فشل المؤتمر على الرغم من حضور نحو 40 دولة ومنظمة (https://www.aljazeera.net) .

أما جولة جنيف 3، فقد عقدت في يناير 2016م، بحضور وزيري خارجية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، كما حضرها وزير خارجية إيران بصفة استشارية وذلك بعد ضغوط من روسيا، ولم يُحقق المؤتمر أي نتيجة، رغم استمرار المحادثات ما يقرب من 5 أشهر (غنيم، 2017، 23) .

في 23 فبراير عام 2017م، عاودت الوفود مرة أخرى المشاركة في الجولة الرابعة التي أطلق عليها مؤتمر جنيف 4، حيث تم التوصل فيها إلى جدول أعمال يتكون من 4 سلال هي، إنشاء حكم غير طائفي ووضع جدول زمني لمسودة دستور جديد خلال 18 شهرا تحت إشراف الأمم المتحدة، وإجراء انتخابات حرة وملف مكافحة الإرهاب، لكن فشلت هذه الجولة أيضاً لرفض وفد النظام مناقشة هيئة الحكم الانتقالي، أما بالنسبة لجولات جنيف (5 و6 و 7) والتي عقدت خلال أشهر(مارس ومايو ويوليو) من العام 2017م، جميعها باءت بالفشل وسط تبادل الاتهامات بين وفدي الحكومة والمعارضة بالتعنت في موقفها جراء الحل في سوريا، واستمرار عقبة مصير الرئيس (بشار الأسد) محل الجدل الأساسي بين الأطراف، وكان آخر مؤتمرات جنيف 8 في شهر ديسمبر من العام 2017م، وكان الهدف منه تحقيق لقاءات مباشرة بين وفدي النظام والمعارضة، لكنه لم ينجح لطلب المعارضة تطبيق القرار الدولي (2245)، المتعلق بوقف إطلاق النار وتنحية الرئيس (بشار الأسد)، ووضع دستور جديد وتشكيل هيئة حكم انتقالي وهو ما رفضه وفد الحكومة السورية (صالح، 2018، 2).

أما بالنسبة لموقف روسيا من مؤتمر (جنيف)، فقد كان من خلال الإصرار على اعتبار الرئيس السوري (بشار الأسد)، جزءاً من المرحلة الانتقالية، وربط مصيره وبقائه بـ» إرادة

الشعب السوري»، ومعارضة أي تسوية تتم بدون ذلك، واستمر هذا الموقف الداعم لسوريا في كافة المؤتمرات الدولية اللاحقة في (جنيف1 وحتى جنيف 8)، حيث أكد وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) بأن موقف بلاده ما زال على حاله وقال إن «خطة تتضمن وجوب مغادرة الرئيس الأسد قبل حصول أي شيء من حيث وقف أعمال العنف وعملية سياسية، هذه خطة لا تعمل منذ البداية، إنها غير قابلة للتطبيق لأنه لن يرحل»(آل يأس، 2012، 3) .

2 / مؤتمر موسكو 1 و 2:

في إطار جهور الوساطة التي تقوم بها روسيا للتقريب بين وجهات النظر لكل من الحكومة والمعارضة السورية، عُقد مؤتمر «موسكو1» بالعاصمة الروسية موسكو، في يناير 2015م، بحضور ممثلين عن المعارضة، ووفد ممثل للحكومة السورية، وخرج المؤتمر بوثيقة «مبادئ موسكو» تضمنت النقاط التالية : «الحفاظ على سيادة سوريا ووحدة أراضيها، مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره، حل الأزمة في سوريا بالطرق السلمية بناء على مبادئ بيان جنيف عام 2012م، تقرير الشعب السوري لمصيره، عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية، الحفاظ على مؤسسات الدولة، ضمان السلام الاجتماعي، سيادة القانون، ورفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سوريا من دون موافقة حكومتها»، إلا إن المعارضة رفضت الوثيقة، لأنها تؤدي حسب زعمها لبقاء (بشار الأسد) في الحكم، وتحفظت الأمم المتحدة أيضا على المؤتمر لأنه «لم يأت بأية نتائج ملحوظة» .

كما عُقد مؤتمر «موسكو2» في الفترة مابين 6 و9 ابريل2015م، في العاصمة الروسية موسكو، حيث أتفق كل من وفد الحكومة السورية ووفد المعارضة على ورقة نهائية تتكون من 10 بنود، والتي تؤكد أن تسوية الأزمة السورية يجب أن تتحقق بالطرق السياسية على أساس الإجماع، المعتمد على مبادئ بيان جنيف الصادر في الـ30 يونيو عام 2012 م، وصرح منسق منتدى موسكو التشاوري حول سوريا فيتالي نعومكين «أن مهمة المشاركين في منتدى «موسكو 2» تتمثل في محاولة التوصل إلى رأي مشترك وتشكيل منظومة موحدة لطلبات ومقترحات سيتوجه بها السوريون إلى مؤتمر «جنيف 3 »، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على جعله مثمرا وبناء حقا، وفي نفس الموضوع، شدد المنسق الروسي على أن مشاورات موسكو ليس بديلا لإطار مؤتمر جنيف، موضحاً أن «جنيف تعتبر ساحة دولية رسمية، بينما موسكو تعد ساحة للقاءات تشاوريه» (نعومكين، 2015، 7) .

3 / مؤتمر فيينا:

في 29 أكتوبر 2015م، وبعد حوالي الشهر من التدخل العسكري الروسي في سوريا، بدأت المحادثات في فيينا دون وجود أي طرف سوري، وبمشاركة وزراء خارجية كل من (الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ومصر والأردن وقطر والسعودية وتركيا والإمارات وإيران)، كان الاجتماع يهدف إلى إيجاد خطة لإقناع الحكومة السورية والمعارضة بالموافقة على وقف لإطلاق النار وعملية انتقال سياسي، ووقع في نهاية المؤتمر على بيان أكد على وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها على أراضيها، وجمع الحكومة والمعارضة في عملية سياسية يليها دستور جديد، وانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا إن خلافًا ظهر بين الولايات المتحدة وروسيا على مستقبل الدور السياسي للرئيس (بشار الأسد)، إذ أكدت الولايات المتحدة ضرورة أن لا يكون للرئيس (بشار الأسد) دور في سوريا، في حين رأت روسيا أنه لا ينبغي إجبار الرئيس (الأسد) على التخلي عن الحكم وأن الانتخابات هي التي ستقرر من يحكم سوريا(https://barq-rs.com).

وفي 14 نوفمبر2015 عُقد مؤتمر(فيينا2)، تحت مسمى (مجموعة دعم سوريا الدولية)، ومن خلالها تم التوافق على مجموعة من المبادئ لتسوية الأزمة وأبرزها الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار خلال الستة أشهر الأولى من عام 2016 دون أن يشمل التنظيمات الإرهابية وإطلاق حوار سياسي في مطلع عام 2016، وضرورة إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة إلا إن الخلاف ظل قائم كما هو حول مصير الأسد، حيث تتمسك موسكو بأن مستقبل سوريا يحدده السوريون فقط من خلال الانتخابات (محمد، 2017، 6).

وأشار الوزير الروسي (لافروف) عن اجتماع فيينا بقوله « اتفقنا على إطلاق حوار سياسي «مضيفاً» أكدنا أن مستقبل سوريا سيحدده السوريون بأنفسهم، وهذا ينطبق على مصير الرئيس (بشار الأسد)، وأن الاتفاقات في فيينا تتماشى مع مقررات (جنيف1)، وقد أكد وزير الخارجية الأمريكي (كيري)، على ذلك بقوله « لم نأت لكي نملي على السوريين ما يجب فعله لتحديد مصيرهم»، وجاء في نص الوثيقة الصادرة عن لقاء فيينا أن المجتمعين اتفقوا على أن لا يشمل الوقف تنظيم «داعش» و«جبهة النصرة» والجماعات الإرهابية الأخرى .

وفي 18 ديسمبر2015م أقر مجلس الأمن بالإجماع، القرار (2245)، الذي يؤكد مقررات مجموعة دعم سوريا الدولية، ويدعو إلى وضع مسودة دستور جديد وإجراء انتخابات وفق الدستور الجديد قبل يوليو 2017م، وأقر مجموعة دعم سوريا الدولية كمنصة دولية مركزية لتسهيل جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سوريا، حيث كرّس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2254)، دور روسيا كفاعل رئيسي في توزيع الأدوار ورسم تصور الحل السياسي، عبر تبني التفسير الروسي للنقاط العالقة في مخرجات بيان جنيف وبياني فيينا. ومع قبول الولايات المتحدة بهذه الرؤية صراحة وضمنًا عبر غياب رؤية مضادة للرؤية الروسية أو مخالفة لها، باتت المعارضة السياسية لا تملك أي ضمانات حقيقية بتحقيق مطالبها أو جرّ الدفة باتجاه الرؤية التي قد تمتلكها للحل السياسي (https://barq-rs.com) .

وتُعدّ تفاهمات فيينا التي أصبحت إحدى مرجعيات الحلّ بموجب القرار رقم (2254)، الأوسع بشأن سوريا؛ إذ شارك فيها جميع الفاعلين الدوليين والإقليميين في المسألة السورية وحضرتها 17 دولةً و3 منظمات إقليمية، وذلك بعكس ما كانت عليه الحال في "بيان جنيف" الذي اقتصرت فيه التفاهمات على الجانبين الأميركي والروسي، فالقرار رقم (2254)، والناتج عن تفاهمات مؤتمرات فيينا هو القرار السياسي الأول الذي يتناول حلّ المسألة السورية حلاًّ مباشرًا، في حين أنّ جميع القرارات الأممية السابقة كانت إمّا خاصةً بتناول الجوانب الإنسانية والإغاثية في الأزمة السورية (مثل القرار 2042 و2043 عام 2012). أمّا القرار رقم 2118 عام 2013، فقد كان مخصصًا للتخلص من أسلحة سوريا الكيميائية (المركز العربي للأبحاث، 2016، 4).

4 / مؤتمر أستانا:

بدخول العام 2017م، وتزايد الوضع الميداني تعقيداً مع سيطرة قوات الحكومة السورية على مدينة حلب في أواخر العام 2016م، والتقارب (التركي- الروسي)، وابتعاد الولايات المتحدة عن الملف السوري، تم عقد مؤتمر (الاستانا) التفاوضي بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة في (23 يناير2017م)، برعاية الدول الضامنة (روسيا – إيران – تركيا) واختتم جولته الثامنة منه في (21 ديسمبر2017م)، وفي خلال هذه الجولات تمكن هذا المسار من تحقيق العديد من الخطوات العملية الملموسة في اتجاه « وقف التصعيد »، بين أطراف النزاع (القضية السورية، 3، 2018) .

حيث أكد المؤتمر على الحل السياسي في سوريا، والاتفاق على إنشاء آلية لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، وتشكيل مجموعة عمل ثلاثية (روسية – تركية – إيرانية) لمراقبة تنفيذ ما اتفق عليه، كما وقع ممثلو الدول الراعية لمحادثات أستانا (روسيا وتركيا وإيران) على المذكرة التي اقترحتها روسيا لإقامة مناطق لتخفيف التوتر في سوريا، وقد أخذت الجولة السادسة من المفاوضات منحنى جديداً، فرضته النجاحات التي حققها هذا المسار، حيث شارك وفد من الولايات المتحدة برئاسة (ديفد ساترفيلد) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى بالوكالة، ووفد الأمم المتحدة برئاسة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا(ستفان دي ميستورا)، وكذلك وفد أردني، ووفد قطري بصفة مراقب لأول مرة، في هذه المفاوضات، مما أكد على نجاح هذا المسار في إيجاد حلول ملموسة، حيث اتصف هذا المسار بالطابع العملي والفني، من حيث إنجازاته على الأرض (www.aljazeera.net) .

ركزت جولات مؤتمر الآستانا على التطورات على الأرض ومحاولة خلق مناطق لخفض التوتر، تمهيداً لعودة المدنيين وخلق حالة من الاستقرار النسبي يقود إلى مفاوضات تنهي حالة الصراع في سوريا، التطور المهم أن الدول الراعية الثلاث استشعرت التجاهل الأميركي تحديداً لمكامن قلقها وهذا ينطبق على تركيا، كما أن روسيا كانت حريصة على سحب البساط من الولايات المتحدة والأوروبيين في الملف السوري برمته وتولي الملف عبر شريكين إقليميين غير راضين عن السياسة الأميركية (الزويري 2017، 9) .

وقد تفــوق مؤتمر (أستانا) الـذي جاء بمبادرة ودعـم روسـي، على مؤتمر (جنيف) المدعوم من الولايات المتحدة والـدول الغربية، نتيجة لعدة أسباب منها(https://arabic.sputniknews.com) .

- تركيز المفاوضات على ما يحدث في الأرض السورية، واهتمامها بالمدنيين بشكل كبير.
- التوصل لاتفاقات جدية وحقيقية حول وقف إطلاق النيران في عدد من المدن والمناطق لمدة 6 أشهر.
- تمثيل فصائل أكثر من تلك التي تشارك في مؤتمرات جنيف، وخصوصاً المسلحة منها، والتي تمتلك وجوداً فعلياً على الأرض، وهي الميزة التي تتميز بها عن مفاوضات (جنيف).

- تخدم عمليات وقف النيران التي يتم التوصل إليها في أستانا المحادثات في جنيف، وتخلق ظروفاً مواتية لسير المباحثات تحت رعاية الأمم المتحدة.
- ساهمت أستانا في منع دخول الأسلحة إلى سوريا بعد أن كانت تأتي من أكثر من مكان، خصوصاً (تركيا) والتي أصبحت إحدى الدول الراعية لهذه المفاوضات .
- التوصل لمجموعة عمل لشؤون تسليم المحتجزين وتبادل الأسـرى، بالإضافة إلى اعتماد بيان بشأن إزالة الألغام لأغراض إنسانية، خاصة فيما يتعلق بالمعالم التي تحميها منظمة اليونسكو.

المحور الثاني : الموقف العسكري والاقتصادي الروسي الداعم لسوريا .

أولاً / الموقف العسكري واللوجستي الروسي الداعم لسوريا:

في 8 يناير 2012، قامت مجموعة حاملة طائرات روسية بقيادة أدميرال كوزنيتسوف بزيارة إلى قاعدة الإمدادات البحرية الروسية في مدينة طرطوس السورية، التي كانت موجودة منذ الحرب الباردة. قال ضباط البحرية الروسية إن زيارة المجموعة الحاملة لم تكن مرتبطة «بالأزمة السورية الداخلية». ومع ذلك قال التلفزيون الرسمي الروسي إن الرحلة كانت دليلاً على التضامن مع سوريا، كما وصفت الحكومة السورية الزيارة بأنها بادرة تضامن (Setter 2012، 16) .

و في يناير 2012م، وقعت موسكو ودمشق عقدًا جديدًا لتسليم 36 طائرة من طراز جاك -130، كان من المفترض أن تكون هذه مخصصة لأغراض التدريب، ولكنها قـادرة على أن تكون مسلحة بالكامل، مع تصاعد العنف في يناير 2012م، فإن مثل هذه الصفقات التي تم تشكيلها بشكل مفتوح لها طبيعة تقديم الدعم الرمزي لسوريا، بالإضافة إلى القيمة العسكرية (Klein 2012، 4).

وجرى مجدّدًا تأكيد هذا الدعم على لسان وزير الخارجية الروسي في تصريح له في الأول من نوفمبر2012 م، لصحيفة الأهرام المصرية حيث قال « «نحن لا نقف مع أي فصيل في المعركة الداخلية لسوريا، وأما بالنسبة للتعاون العسكري التقني الروسي السوري، فهو يهدف إلى دعم قدرات الدفاع السورية في مواجهة التهديد السياسي الخارجي، وإن هذه الصادرات العسكرية ذات طبيعة دفاعية ولا تتعارض مع المعاهدات الدولية «(Russia 2012، 5) .

كماحصلت دمشق في السنوات الأولى للأزمة على منظومات دفاع جوي متطورة، ومروحيات قتالية، وقامت موسكو بتطوير وتحديث أسراب طائرات "ميغ" و"سوخوي" منذ عام 2012؛ كما استلم جيش النظام في السنوات الأربع الماضية كميات كبيرة من العربات المدرعة والمدفعية الثقيلة والدبابات المتطورة والذخيرة من مختلف الأعيرة، وكانت الاستخبارات الروسية تزود رئاسة الأركان في دمشق بأماكن تواجد المعارضة وسبل استهدافها (زين العابدين ،2015، 6) .

ازدادت النشاطات البحرية الروسية في عام 2012م، في الجزء الشرقي من البحر المتوسط، في نشاطات تجسد الدعم العلني من قبل روسيا لحليفها السوري ووضع الضوء من جديد على مصالح روسيا في البحر المتوسط والشرق الأوسط، تبين هذه الدبلوماسية البحرية الأهمية التي يعطيها الكرملين للشراكة الاستراتيجية مع دمشق وأيضا تحذير الغرب من محاولة تطبيق السيناريو الليبي في سوريا، ويتمحور التعاون العسكري والتكنولوجي (السوري – الروسي)، بشكل خاص، من خلال جانبه البحري والذي تشكل نقطة الدعم اللوجستي في طرطوس أحد أركانه الأساسية، فمنذ بداية الأزمة السورية، ازداد النشاط البحري الروسي في البحر المتوسط بشكل عام ووصل إلى ذروته في يناير 2013م مع التدريبات الأكثر أهمية من أي وقت مضى من قبل روسيا في هذا الإقليم، تدريبات البحرية الروسية على السواحل السورية، وفق وكالة نوفوستي، تألفت من أسطول الشمال وبحر البلطيق والبحر الأسود والمحيط الهادئ بما في ذلك محاكاة الإنزال على السواحل السورية. جرت التدريبات بين 19 و29 يناير 2013م، شاركت فيها حوالي عشرون قطعة بحرية وثلاث غواصات بما في ذلك النووية (نيَوف، 2014، 3) .

كان عام 2014م على موعد مع تمدد غير متوقع لتنظيم «داعش» في سوريا، فتمكن من طرد عناصر المعارضة السورية المسلحة في يناير 2014م من محافظة (الرقة)، التي أعلنها عاصمة للخلافة المزعومة، كما سيطر بشكل شبه كامل على محافظة دير الزور النفطية، واستولى على عدة حقول نفطية وغازية في محافظة الحسكة شمال شرق البلاد وعلى مقربة من الحدود مع تركيا والعراق، فضلاً عن سيطرته على العديد من المواقع العسكرية السورية، وحتى منتصف عام 2014م أصبح تنظيم داعش يسيطر على نحو 35 ٪ من الأراضي السورية بمساحة متصلة جغرافيًّا، ممتدة على الحدود السورية العراقية، وصولاً إلى الحدود السورية-التركية (بسيوني ،2016، 7) .

مع شعور روسيا بخطر داعش على مصالحها أعلن المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أن السلطات الروسية تنتظر من القيادة السورية طلبًا للنظر فيه حول مشاركة الجنود الروس في العمليات العسكرية ضد داعش الإرهابي ومناقشة الأمر في إطار الاتصالات الثنائية، وهذا كان ردًا على ما قاله وزير الخارجية السوري وليد المعلم 17 أغسطس 2015 أن بلادة ستطلب إرسال قوات روسية لتقاتل إلى جانب قواتها ضد الإرهاب عند الضرورة، وان القوات المسلحة السورية ستتواصل مع الدول التي دعمتها كروسيا وإيران، كما أكد على أن التعاون بين القوات المسلحة السورية والروسية هو تعاون إستراتيجي وعميق (حلمي ،2016، 4) .

جاء التدخل العسكري الروسي عام 2015م، في وقت تقطعت فيه أوصال الدولة السورية، وفقدت فيه السيطرة على جزء كبير من أراضيها، وتعددت جبهات المعارضة وتشتت، وتحول معها الصراع في الساحة السورية من أزمة داخلية إلى صراع (إقليمي/ دولي) متعدد الأطراف، وأصبحت أراضي سوريا مستباحة لمجموعات متطرفة من كل الجنسيات، وفي تلك المرحلة بدأ الوضع الميداني للجيش السوري النظامي، في التراجع وتزايدت خسائر عناصره، سواء الذين قتلوا خلال المعارك على جبهات القتال والتي استمرت لأكثر من أربع سنوات، الأمر الذي أصاب الجيش السوري بالإرهاق والنقص في طاقاته البشرية مما أدى إلى انسحاب قواته من بعض المواقع، وأدى هذا الوضع الحرج إلى طلب الرئيس السوري (بشار الأسد)، المساعدة الروسية العسكرية المباشرة، وبعد إقرار البرلمان الروسي بالإجماع منح الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الحق في استخدام القوات الجوية الروسية في العمليات بالأراضي السورية، لدعم نظام حليف والمعقل الأخير للوجود الروسي في الشرق الأوسط، حيث بدأت روسيا يوم 30 سبتمبر 2015م، عملياتها الجوية ضد مواقع التنظيمات المتطرفة في سوريا، كما كانت اعتبارات المخاوف الأمنية الذاتية وراء القرار الروسي بالتدخل العسكري المكثف في سورية، فقد أعلن الرئيس الروسي صراحة «أن الذهاب إلى محاربة الإرهاب في سورية هو دفاع مسبق عن الأمن القومي الروسي قبل أن ينتقل هذا الإرهاب إلى بلاده»، ورداً على سؤال وجهته وكالة ايترتاس الروسية « لماذا الآن بالذات تدخل روسيا المعركة « أجاب (سيرغي إيفانوف)، مدير ديوان الرئاسة الروسية بالتذكير بالخطر الذي يشكله آلاف المقاتلين في صفوف «داعش» القادمين من روسيا وبلدان رابطة

الدول المستقلة، ومضيفاً «إننا نسعى ألا يعود أحد من «داعش» إلى روسيا كي يدفنوا جميعاً في أرض سوريا « (مرسي،2015، 91) .

كما أعلن وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" فى الأول من اكتوبر2015م، أمام الأمم المتحدة إن أهداف التدخل العسكري الروسي فى سوريا تشبه أهداف التحالف الدولي من التدخل في سوريا حيث تهدف روسيا في المقام الأول لمكافحة إرهاب تنظيم داعش و القضاء عليه كما نفت دعمها لأي طرف يحارب شعب سوريا، و تستهدف روسيا بالأساس مستودعات الأسلحة الخاصة بداعش، و برر "لافروف" الأمر بأن روسيا ترفض محاربة الإرهاب من خلال تحالف غير شرعي لأنه يتصرف دون قرارات من مجلس الأمن (محمود،2016، 12) .

تعكس التصريحات المعلنة للمسؤولين الروس أن ثمة أهداف ودوافع رئيسية وراء تدخل موسكو عسكرياً في سوريا، وتدور في مُجملها حول دعم حليفتها سوريا، ورفع مستويات هذا الدعم من المستوى السياسي والدبلوماسي إلى المستوى العسكري والأمني الواسع، خاصةً في ظل الخسائر التي مُنيت بها قوات الجيش السوري النظامي مؤخراً وفقدها السيطرة على العديد من الأراضي (80 ٪ من مساحة البلاد)، لصالح التنظيمات المعارضة التي تصفها روسيا بـ"الإرهابية"، مروراً بالمساعدة في القضاء على تنظيم "داعش"، وصولاً إلى المخاوف الروسية من عودة المقاتلين الأجانب في سوريا إلى روسيا واستهدافها بهجمات إرهابية، وفي إطار تعزيز الدعم العسكري الروسي لسوريا، تدفقت العديد من الأسلحة من موسكو باتجاه دمشق، حيث تشير التقديرات إلى مشاركة أكثر من خمسين طائرة روسية في غاراتها الجوية بسوريا، وتشمل طائرات مقاتلة وطائرات متعددة الأغراض ومروحيات. ومن أبرزها 28 طائرة من طراز "سوخوي سو 30 إس إم"، و12 مقاتلة من نوع "سوخوي 24، و6 طائرات "ميغ 31، بالإضافة إلى "صواريخ أي إس 22، و"طائرات أي إن 124، و"الصاروخ إكس 29، و"المروحية مي 24، فضلاً عن "دبابات تي 90" المتطورة (أحمد،2015، 8) .

استطاع الدعم العسكري الروسي، بالحجم والكيفية التي حدث بها، أن يحقق عنصر المفاجأة، التي حقق من خلالها أمرين أساسيين: الأول، إعادة توزيع القوة على الأرض. والثاني، تأكيد مبدأ السيطرة الجوية، وكان الأول نتاجاً للثاني، من خلال استعادة الجيش السوري النظامي مناطق وبلدات كانت تحت سيطرة المعارضة المسلحة، وبعضها كان

خاضعاً للمعارضة (أبو دراز،2016، 47) .

حيث تمكن الجيش السوري وحلفاؤه بدعم من القوات الجوية الروسية، من استعادة السيطرة على 75٪ من أراضي سوريا بعد أن كان يسيطر على 8٪ فقط منها عند انطلاق العملية العسكرية الروسية سنة 2015، كما ساعد الدعم الروسي في دحر التنظيمات الإرهابية وتطهير معظم أراضي سوريا من وجودها، وبذل الجيش الروسي جهوداً كبيرة لإعادة بناء قدرات الجيش السوري الذي استنزفته سنوات القتال، وتم بمشاركة مباشرة من المستشارين العسكريين الروس تشكيل اللواء الخامس، الذي يعتبر الوحدة الأقدر على القتال في صفوف الجيش السوري، كما عملت القوات الروسية على نزع الألغام في الطرق ومنشآت البنية التحتية والمرافق العامة، تمهيداً لإعادة تأهيلها وتشغيله، ولعبت موسكو دوراً بارزاً في إطلاق عملية عودة اللاجئين والنازحين السوريين، وسعت دولياً إلى حشد دعم دبلوماسي لهذه العملية، وأخذت على عاتقها جزءاً من الأعباء المتعلقة بعودة اللاجئين عبر نشاطات مركز استقبال وإيواء وتوزيع اللاجئين الذي استحدثته وزارة الدفاع الروسية، ومن المهم الإشارة إلى أن الفضل في قرارهم العودة يعود بشكل أساسي إلى الضمانات الأمنية التي قدمتها موسكو لهم من خلال نشر عناصر الشرطة العسكرية الروسية في المناطق الأكثر حساسية (https://arabic.rt.com) .

وبالنسبة لعدم انضمام روسيا إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش»، أكد مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أن موسكو لن تلتحق بالتحالف الدولي ضد داعش بقيادة واشنطن، منوها بأن التحالف يقصف أراضي سورية دون موافقة مجلس الأمن الدولي. وأضاف القول: "أعتقد أنه إذا قررنا الالتحاق بالتحالف تبعا لشروطه فسيرحبون بنا في صفوفه، لكن المشكلة في أننا لن ننضم إلى التحالف الذي لا يأخذ في عين الاعتبار قرارات مجلس الأمن الدولي"، وأردف أن دول التحالف "تقصف الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية ومجلس الأمن الدولي على ذلك." القول: "كما يبدو، فإنهم (أعضاء التحالف) قد تلقوا موافقة الحكومة العراقية، لكنهم لم يحصلوا على موافقة الحكومة السورية"، واعتبر الدبلوماسي الروسي أن "دول التحالف لا تفهم حتى الآن ما هي الأهداف التي تسعى لإنجازها، هل هي مواجهة تنظيم داعش أو الإطاحة بحكومة الرئيس السوري بشار الأسد"(www.raialyoum.com/).

وفي شهر أغسطس2015م، وكتتويج للتعاون العسكري بين روسيا وسوريا، وقع البلدين اتفاقية تسمح لروسيا بتأسيس قاعدة حميميم الجوية في محافظة (اللاذقية)، من أجل انطلاق عملياتها العسكرية منها، وعلى مدار عام لاحق، قامت روسيا بالتصديق على الاتفاقية في شهر أكتوبر2016م، من أجل الاستخدام الدائم للقاعدة الجوية الإستراتيجية، وإبقاء قواتها الجوية فيها بصورة دائمة بناءً على طلب الدولة السورية، هذه الاتفاقية التي تمتد لـ أربعين عاماً، تسمح لروسيا بالإبقاء على القاعدة الجوية، وأن يكون لها الخيار لتمديد هذه الاتفاقية لمدة خمس وعشرين سنة أخرى بعد عدة أشهر في يناير2017م، أتبعت روسيا هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى من أجل تواجدها العسكري في قاعدة طرطوس البحرية، الأمر الذي يوفر لها وصول مباشر للبحر المتوسط، كما قامت القوات العسكرية الروسية بتوسيع منشآتها البحرية الصغيرة في طرطوس من أجل التعامل مع سفن حربية أكبر، في منتصف عام 2015، تم تعبئة حوالي 1700 مستشار عسكري، والذي كان يبلغ عدد محدود من الرجال والمتعاقدين العسكريين في عام 2012م(ظاهر،2018، 7).كما قامت وحدات من الشرطة العسكرية الروسية، بالإضافة إلى مهمتهم بحماية وتأمين بعض المواقع الروسية ومراقبة مناطق خفض التصعيد، تم توظيف هذه الوحدات أيضا لتقديم المساعدات الإنسانية، والتي وصلت إلى ألفي عملية ذات أحجام مختلفة منذ سبتمبر 2015م، كما شاركت في المفاوضات بقصد استسلام بلدات وتبادل أسرى، كما يقوم المركز الروسي للمصالحة في سوريا بتنسيق هذا العمل، حيث سمح هذا العمل ل 230 قائد عصابة أو تشكيلة مسلحة بالتفاوض على الاستسلام، كما سمح للجيش السوري النظامي باسترجاع أكثر من 2500 بلدة بدون قتال، كما بدأت روسيا في وضع النواة الصلبة للجيش السوري المستقبلي، وتريد روسيا الإدماج التدريجي للوحدات التي جهزتها ودربتها ضمن قوات الجيش السوري النظامي، ويستجيب ذلك لمنهج دعم سوريا المفضل لدى الكرملين (الاستيعاب للفصائل المسلحة)، كما تعول روسيا على القرب الثقافي التاريخي الموجود بين الدوائر العسكرية السورية والروسية بقصد التنفيذ الجيد لإعادة هيكلة الجيش السوري النظامي، وفي بداية سبتمبر2015م التحق العديد من الشباب السوريين بالأكاديمية العسكرية لخدمة العتاد والتقنية (سان بيترسبورغ)، لكي يتلقوا تكوينهم كضباط، و تدخل هذه الشراكة الجديدة في إطار برنامج روسي سوري يهدف إلى توفير إطارات مكونة في روسيا لصالح الجيش السوري على المدى البعيد،

حيث تسعى روسيا من التأهيل المدروس لقوات الجيش السوري النظامي، إلى تفادي ما وقع مع الجيش العراقي، حيث تشكل تجربة الجيش العراقي المثل المضاد الواجب تفاديه، هذا الجيش الذي على الرغم من أنه قد تم تجهيزه بسخاء من طرف واشنطن انهار أمام الهجوم الكاسح لداعش في يونيو 2014م وأيضا في 2015م(إيغور،2018، 3) .

ثانياً / الموقف الاقتصادي والمالي الروسي الداعم لسوريا:

رفضت روسيا العقوبات الغربية والأمريكية التي فرضت على سوريا وذلك من خلال بيان أصدرته وزارة الخارجية الروسية في أغسطس 2012 م، والذي جاء فيه (إن العقوبات أحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول ضد سوريا التي تتخذ منها موسكو موقفاً سلبياً، لا تعتبر مبرراً للتراجع عن المشاريع والبرامج الاقتصادية المشتركة المتفق عليها مع سوريا بشأنها، في إشارة إلى موضوع القرض المالي الذي طلبته سوريا من روسيا)، فقد طبعت روسيا وضخت خلال صيف 2012م أكثر من 240 طناً من الأوراق النقدية السورية، من أجل تمكين سوريا من دفع رواتب الموظفين بالدولة والمستحقة الدفع من عام 2011م، وهو ما تأكد على صحيفة الاندبندنت البريطانية، من أن السلطات الروسية سلمت إلى الحكومة السورية خلال يوليو 2012 مابين 120 و 240 طنا من الأوراق المالية، وقد بررت روسيا موقفها هذا بأنها مدت سوريا بهذه الأوراق بعد قيام الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات مالية على سوريا والتي شملت، أية تحويلات مالية لصالح سوريا وكذلك طباعة الأوراق النقدية (خميس،2015، 129،128) .

كما تم خلق مشاريع للتعاون الاقتصادي بين البلدين، في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية على كافة جوانبها، وخصوصاً المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وذلك بدعم السوق السورية بما تحتاجه من سلع ومواد أولية من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية التي أصيبت في صميمها جراء الأزمة، بتوريد منتجات وتصدير الفائض عن الحاجة المحلية وتحتاجها السوق الروسية بالاعتماد على الخط الائتماني الروسي ــ السوري، والدعم الاقتصادي الذي تقدمه روسيا، حيث أوضح رئيس لجنة المعارض والأسواق الدولية السورية في تصريح لصحيفة «روسيا سيغودنيا» الروسية، أن « الحكومة الروسية وافقت على استقبال ودخول

جميع المنتجات السورية إلى أسواقها، ويأتي ذلك رداً على قرار المنع الذي فُرض على البضائع الأوروبية والأوكرانية التي تدخل الأسواق الروسية، بعد أن طلبت روسيا من 16 دولة تزويدها بالمواد والمنتجات والصناعات، وكانت سوريا من ضمن تلك الدول»، وأعتبر أن « التواجد في السواق الروسية هو إستراتيجي وواقعي وهو مطلب من الحكومتين، كما سيكون لدى المصدرين السوريين شريك إستراتيجي روسي يستلم المنتجات لتوزع فيما بعد حسب نمط البيع في الأسواق الروسية»، وهو ما لاقى استحسان التجار السوريين بأن تكون العلاقة الاقتصادية كما السياسية مميزه بين سوريا وروسيا لمواجهة المؤامرة التي تستهدف كلا البلدين (شاهين، 2014، 4) .

وفي ما يخص ملف إعادة الاعمار أكد رئيس الحكومة السورية (عماد خميس)، التعهدات بمنح الشركات الروسية النصيب الأكبر في عملية إعادة الاعمار المستقبلية في سوريا، حيث أكد الوزير السوري بأنه «سيكون هناك دور كبير للحلفاء كروسيا في إعادة الإعمار، إذ سيكون لها النصيب الأكبر»، وأرجع رئيس الحكومة الروسية ذلك إلى دعم روسيا السياسي والعسكري، ووقوفها مع سوريا منذ بداية الحرب التي تتعرض لها (https://www.enabbaladi.net ،3،2017) .

وفي مجال النفط والغاز تم توقيع العديد من العقود بين الحكومة السورية وروسيا في عام 2017م، والتي مُنحت من خلالها روسيا حق استثمار وإعادة تأهيل منشآت النفط والغاز السورية، كما تم التوقيع على عقود بين البلدين لإعادة تأهيل وتركيب محطات الكهرباء في عدة محافظات سورية، حيث صرح وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك "تم التوقيع على خريطة طريق لتشييد وإعادة تأهيل وتحديث مشروعات عدة لمحطات التوليد، كما ننظر بالتعاون في مجال شبكات وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ومجمل هذا القطاع بشكل عام في سوريا" (بكور، 2018، 7)

■ الخاتمة :

في ختام هذه الورقة نجد أن روسيا تبنت مواقف ثابتة خلال دعمها لسوريا، حيث أحيت التطلعات بعودة التوازن إلى قمة العالم فكانت الخطوات والمواقف السياسة الروسية في

الأزمة السورية تحديدا لافتة، مع استمرار دعمها لسوريا على مدى سنوات الأزمة.

كما أوضحت الورقة مدى التناغم في المصالح الروسية السورية، حيث تعتبر سوريا المستورد الأول للسلاح الروسي بالشرق الأوسط، إضافة إلى وجود القاعدة البحرية العسكرية الروسية في ميناء طرطوس وأهميتها الإستراتيجية لروسيا كنافذة وحيدة لها على المياه الدافئة، وحصولها أيضاً على قاعدة جوية لطائراتها وهذا يبين سبب دعم روسيا للنظام السوري، كذلك لدى سوريا مصالح إستراتيجية مع روسيا تتمثل في حاجتها إلى حليف قوي يساندها في الوقوف ضد المحاولات الغربية من فرض العزلة والعقوبات عليها، خصوصاً بعد ما يعرف بثورات الربيع العربي، حيث كانت روسيا الداعم الأكبر لسوريا في هذه الأزمة على مختلف الصعد (السياسية والعسكرية والاقتصادية) منذ بداية هذه الأزمة .

وعلى ما تقدم يتضح أن العلاقات بين البلدين تقوم على قاعدة ثابتة، ودعائم ركيزة، ومنهجية قويمة ومميزة في معايير وموازين العلاقات الدولية بين الدول، وما يؤكد ذلك تلك المواقف التي اتخذتها روسيا لدعم ومساندة النظام السوري، وعدم السماح بتكرار المشهد الليبي في سوريا، مما يترتب عليه إعادة النظام السوري السيطرة على معظم الأراضي السورية.

- **ليتوصل الباحثان إلى النتائج التالية:**

1. نتيجة للدعم السياسي الروسي غير المسبوق لسوريا في مجلس الأمن الدولي والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تجنبت سوريا صدور العديد من القرارات الأممية تحت البند السابع والتي كان من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على كيان الدولة السورية بفتح باب التدخل الخارجي تحت غطاء قانوني.
2. بسبب المواقف الروسية الداعمة للنظام السوري حصلت روسيا على عقد إقامة قاعدة جوية لها في سوريا، وهو الأمر الذي كان سيلاقي معارضة إقليمية ودولية لولا حدوث الأزمة السورية .
3. بعد استخدام روسيا لأحدث ترسانتها العسكرية في سوريا إزداد الطلب على السلاح الروسي، مما حرك عجلة الصناعات العسكرية الروسية، كذلك مساهمتها في تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية ساهم في إنعاش الشركات الروسية في العديد من الاختصاصات المدنية والعسكرية بسبب العقود التي تم توقيعها.

■ المراجع

● أولاً / المراجع العربية:

1- الشيخ، نورهان، روسيا والتغييرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2014، الطبعة الأولى .

2- محمد، رائد ارحيم، تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (2011 – 2015)، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الأول، المجلد الثامن، يونيو 2017م

3- عدوان، أركان إبراهيم، محددات الموقف الروسي من الثورة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد54.

4- أبو دراز، أسامة، الإستراتيجية الروسية في منطقة المتوسط: دراسة حالة التدخل الروسي في سوريا، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2016.

5- شحيل، احمد حسين، الدبلوماسية الروسية في مجلس الأمن اتجاه الشرق الأوسط (2011 - 2015)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين العراق، العدد 47، 2017م.

6- المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيميائية السورية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد الثاني، اكتوبر2013م.

7- الشيخ، نورهان، الدور الروسي في الأزمة السورية، مجلة أراء حول الخليج، السعودية، العدد98، أغسطس 2015.

8- هل تحسنت فرص التسوية في الأزمة السورية بعد القرار رقم 2254، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يناير 2016.

9- القضية السورية. حصاد عام 2017، مركز جسور للدراسات، تقرير تحليلي، يناير 2018، تركيا.

10- مرسي، مصطفى عبد العزيز، التدخل العسكري الروسي المكثف في سوريا: الدوافع والتداعيات والنتائج، مجلة شؤون عربية، العدد 161، (القاهرة : 2015) .

11- خميس، خلود محمد، الأزمة السورية وإستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، بغداد، العدد 60، 2015 م.

12- عبد القادر، نزار، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو إستراتيجية وتعقيدات مع الغرب، موقع الدفاع الوطني اللبناني، العدد 84،ابريل 2013م، تاريخ الاطلاع 2017/12/26م، الساعة 22، على الرابط https://www.lebarmy.gov.lb

13- تشوركين: مشروع القرار بشأن سورية محاولة لاستعمال الجنائية كحجة للتدخل الخارجي،

روسيا اليوم، تاريخ النشر 2014/05/22م، تاريخ الاطلاع 2017/06/22م، الساعة 23، على الرابط https://arabic.rt.com/news .

14- نوّار، إبراهيم، حسابات معقدة: المواقف الإقليمية والدولية الجديدة من الأزمة السورية، المركز العربي للبحوث والدراسات (القاهرة)، نشر بتاريخ 2016/02/21م، تاريخ الاطلاع 2017/07/14م، الساعة 16، على الرابط http://www.acrseg.org .

15- الزغبي، سلوى، 10 مرات استخدمت روسيا «الفيتو» في القضية السورية، موقع الوطن نيوز، تاريخ النشر 2017/11/17م، تاريخ الاطلاع 2018/01/02م، الساعة 20، على الرابط https://www.elwatannews.com .

16- أزمة سوريا- فيتو روسي جديد وتدن لمستوى الثقة بين واشنطن وموسكو، موقع DW، تاريخ النشر2017/04/12م، تاريخ الاطلاع 2017/06/17م، على الرابط https://www.dw.com/ar .

17- بوليفيا انضمت لموقف موسكو وبكين امتنعت ... «فيتو» روسي تاسع يجهض مشروع قرار أميركي حول سورية، جريدة الوطن السورية، تاريخ النشر 2017/10/25م، تاريخ الاطلاع 2018/02/11م، الساعة21، على الرابط http://alwatan.sy .

18- لافروف يصف تصريحات نيكي هايلي بالكاذبة، روسيا اليوم، تاريخ النشر 2017/11/17م، دخول بتاريخ 2018/02/02م، الساعة 20، على الرابط https://arabic.rt.com .

19- موسكو تسقط مشروعا يابانيا حول سوريا في مجلس الأمن، روسيا اليوم، تاريخ النشر 2017/11/18م، تاريخ الاطلاع 2018/02/05م ،الساعة 18، على الرابط https://arabic.rt.com .

20- بسيوني، شدوي محمد إبراهيم، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في الفترة "2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2016/07/13م، تاريخ الاطلاع 2017/05/10م، الساعة 23، على الرابط https://democraticac.de.

21- من جنيف 1 إلى 8.. ماذا تحقق؟، موسوعة الجزيرة، تاريخ الإطلاع 2018/04/05م، على الرابط www.aljazeera.net

22- غنيم، رضا، مؤتمرات إنهاء الحرب السورية تنتهي للاشيء (تسلسل زمني)، المصري اليوم، تاريخ النشر2017/07/10م، تاريخ الإطلاع 2018/02/22م، على الرابط https:// www.almasryalyoum.com .

23- صالح، حسام، الحل في سوريا بين جنيف وأستانا وسوتشي .. إلى من تميل الكفة وما الفروقات بين تلك المؤتمرات؟، موقع الحل، تاريخ النشر 2018/01/20م، تاريخ الاطلاع 2018/04/12م، الساعة19، على الرابط https:// www 7al.net.

24- آل ياس، فلاح، مؤتمر جنيف حول سوريا سيفشل والحل في السيناريو البوسني، قناة WD العربية، تاريخ النشر 2012/06/23م، تاريخ الاطلاع 2017/03/17م، الساعة22، على الرابط https://www.dw.com/ar.

25- نعومكين، فيتالي: «موسكو2» أرضية لعقد «جنيف 3»، دام برس، تاريخ النشر 2015/04/11م، تاريخ الإطلاع 2018/03/18م، الساعة 15، على الرابط http://www.dp-news.com .

26- تقييم مسار الحل السياسي في سوريا، مركز برق للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر 2016/04/26م، تاريخ الاطلاع 2017/08/06م، الساعة 14، على الرابط https://barq-rs.com .

27- محمد، إسراء غريب، أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط: حالة الأزمة السورية"2011-2017 ، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2017/06/17م، تاريخ الإطلاع 2018/03/20م، على الرابط https://democraticac.de .

28- تقييم مسار الحل السياسي في سوريا، مركز برق للدراسات والأبحاث، تاريخ النشر 2016/04/26م، تاريخ الاطلاع 2017/08/06م، الساعة 14، على الرابط https://barq-rs.com .

29- أبرز محطات مفاوضات أستانا، موسوعة الجزيرة نت، دخول بتاريخ 2018/02/12م، الساعة 22، على الرابط https://www.aljazeera.net.

30- الزويري، محجوب، الأزمة السورية من جنيف إلى سوتشي .. ماذا بعد ؟، صحيفة الوطن القطرية، تاريخ النشر 2017/11/29م، تاريخ الاطلاع 2018/01/06م، على الرابط http://www.al-watan.com .

31- 6 حقائق جعلت مفاوضات أستانا تتفوق على مؤتمرات جنيف، وكالة سبوتنك الروسية، تاريخ النشر 2018/02/09م، تاريخ الاطلاع 2018/04/05م، على الرابط https://arabic.sputniknews.com.

32- زين العابدين، بشير، التدخل الروسي في سوريا: المخاطر والفرص الكامنة، مركز أمية للدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2015/10/04م، تاريخ الاطلاع 2017/03/11م، الساعة 19، على الرابط http://www.umayya.org.

33- نيّوف، صلاح، الشراكة العسكرية / الإستراتيجية الروسية ـ السورية «قاعدة» طرطوس، المركز الكردي للدراسات، تاريخ النشر 2014/11/11م، تاريخ الاطلاع 2017/04/05م، الساعة 16، على الرابط http://www.nlka.net.

34- بسيوني، شدوى محمد، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية فى الفترة "2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2016/07/13م، تاريخ الاطلاع 2017/02/02م، على الرابط https://democraticac.de .

35- حلمي، أمينة عادل، دوافع وتأثير التدخل العسكري الروسي والقوى المتصارعة في سوريا، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر 2016/07/26م، دخول الاطلاع 2017/04/18م، الساعة 16، على الرابط https://democraticac.de .

36- محمود، شيماء سمير، الموقف الروسي تجاه مكافحة الإرهاب "دراسة حالة : تنظيم داعش" (2011 – 2016)، المركز الديمقراطى العربى، تاريخ النشر 20 يوليو 2016م، تاريخ الاطلاع 2017/04/18م، الساعة 16، على الرابط http://democraticac.de .

37- عاطف، أحمد، إستراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا؟، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2015/12/13م، تاريخ الاطلاع 2018/02/04م، الساعة18، على الرابط http://www.acrseg.org .

38- العملية العسكرية الروسية في سوريا... حصاد 3 أعوام، روسيا اليوم، تاريخ النشر 2018/09/30م، تاريخ الاطلاع 2018/10/16م، الساعة 15، على الرابط https://arabic.rt.com .

39- دبلوماسي روسي: موسكو لن تنضم للتحالف ضد تنظيم الدولة بقيادة واشنطن، صحيفة رأي اليوم، القاهرة، تاريخ النشر 2015/09/03م، تاريخ الاطلاع 2017/06/25م، الساعة 23، على الرابط https://www.raialyoum.com .

40- ظاهر، جوزيف، بعد ثلاث سنوات: تطور التدخل العسكري الروسي في سوريا، مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، تاريخ النشر 2018/09/30م، دخول الاطلاع 2018/10/16م، الساعة 13، على الرابط http://www.achariricenter.org .

41- إيغور دولانويه، مكتسبات روسيا من تدخلها العسكري في سوريا، مجلة أوريان 21، نشر بتاريخ 8 أكتوبر 2018م، دخول بتاريخ 2018/11/6م، الساعة 19، على الرابط https://orientxxi.info .

42- شاهين، فداء، التواجد السوري في الأسواق الروسية هو إستراتيجي وواقعي، وكالة سبوتنك الروسية، تاريخ النشر 2014/08/21م، تاريخ الإطلاع 2018/04/12م، على الرابط https://arabic.sputniknews.com .

43- خميس يجدد تعهدات الأسد: لروسيا النصيب الأكبر في إعادة الإعمار، عنب بلدي اونلاين، تاريخ النشر 2017/08/18م، تاريخ الإطلاع 2018/02/20م، الساعة 20، على الرابط https://www.enabbaladi.net .

44- بكور، جلال، نظام الأسد يمنح روسيا عقود الطاقة الكهربائية في سورية، موقع العربي الجديد، تاريخ النشر 2018/02/01م، تاريخ الإطلاع 2018/04/12م، الساعة 16، على الرابط https://www.alaraby.co.uk .

● **ثانياً/ المراجع الأجنبية :**

1 - Azuolas Bagdonas, Russia`s Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit, European Journal of Economic and Political Studies, Fatih University, 2014.

2- David Setter, Russia and Syria, foreign policy research institute, June 27, 2012.

3- Margaret Klein, Russia's Policy on Syria: On the Way to Isolation? , German Institute for International and Security Affairs, March 2012.

4- Russia supplying arms to Syria under old contracts: Lavorov. Reuters. November 5, 2012

5 -Margaret Klein, Russia's Policy on Syria: On the Way to Isolation? , German Institute for International and Security Affairs, March 2012.